PSYCHOLOGY AND EDUCATION (2024) 61(4): 974-985
ISSN:1553-6939

Citizenship Values and their role in Political Participation in Algeria

D. Djamel Ghembaza

University Ibn KhaldounTiaret (Algeria), E-mail:djamel.ghembaza@yahoo.com

Received: 04/2024, Published: 05/2024

Abstract:

We have attempted to research the values of citizenship, its conditions, and its role in political participation, taking Algeria as a model. This was done by studying citizenship and its prominent role in political participation, which is the ultimate goal in all political, economic, social, and cultural development plans. Additionally, we focused on supporting citizenship and political participation as criteria for sustainable and human development for all countries. We studied concepts related to citizenship, the historical evolution of civil society, which has contributed and continues to contribute to building the values and foundations of active citizenship. Then we divided citizenship and its criteria, the duties of citizenship followed by citizenship rights, researching the duties and rights of citizens and the transgressions that may affect them, and defining political participation, followed by political participation in Algeria.

Keywords: citizenship, political participation, civil society, Algeria, development.

قيم المواطنة ودورها في المشاركة السياسية في الجزائر

د. جمال غمبازة

جامعة ابن خلدون –تيارت– (الجزائر)، البريد الإلكتروني:djamel.ghembaza@yahoo.com

الملخص:

لقد حاولنا البحث حول قيم المواطنة وشروطها ودورها في المشاركة السياسية وأخذنا الجزائر كنموذج، وذلك بدراسة المواطنة ودورها البارز في المشاركة السياسية والهدف الأسمى في كل خطط التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بالإضافة إلى دعم المواطنة والمشاركة السياسية معايير التنمية المستدامة والبشرية لكل الدول، فقمنا بدراسة مفاهيم حول المواطنة، وسيرورة المجتمع المدني تاريخيا والتي ساهمت وما تزال في بناء قيم وأسس المواطنة الفاعلة، ثم قسم المواطنة ومعاييرها، واجبات المواطنة ليليها حقوق المواطنة، والبحث في واجبات وحقوق المواطنين والتجاوزات التي قد تطالها، والتعريف بالمشاركة السياسية، وبعدها المشاركة السياسية في الجزائر

الكلمات المفتاحية:المواطنة، المشاركة السياسية، المجتمع المدني، الجزائر، التنمية.

المقدمة:

تعتبر الجزائر بعد حصولها على الاستقلال عام 1962 من الدول النامية القليلة التي باشرت بناء دولة حديثة وعصرية، وتمثل ذلك في كل الأبعاد السياسية، الاقتصادية، الثقافية، والاجتماعية، وقد حققت أشواطا معتبرة في بعض الفترات التاريخية (1989–1991)، (1999–2009)، ومنذ الحراك الشعبي في بداياته ودوره في دعم التحول الديمقراطي في العام 2019 ليومنا هذابمحاولات بناء مؤسسات لدولة بدستور وتشريعات وقوانين والفصلبين السلطات الثلاث، زيادة عن بتاء قاعدة اقتصادية برزت أكثر في بداية السبعينات، تمثلت في الثورات الثلاث: الزراعية، الصناعية والثقافية، وقد حققت خطوات وانجازات كمية. ولكن كان يمكن للجزائر أن تحقق خطوات أكثر فاعلية لو دمجت بين النظام الاشتراكي مع الانفتاح على النظام الليبرالي من الناحية السياسيةوالاجتماعية والثقافية، ويتمثل كذلك في الاستثمار في العامل البشريوتطبيق أهداف التنمية البشرية، لأن الفرد هو محور التنمية وهدفها، ونجد أن قيم المواطنة تلعب بأسسها وشروطها دورا هاما وضروريا في بناء دولة الحق والقانون، ونجد كذلك للمواطنة دورا محوريا في المشاركة السياسية وذلك بهدف ترقية معايير الديمقراطية

ومن هنا ارتأينا دراسة قيم المواطنة ودورها في المشاركة السياسية في الجزائر.

1. مفاهيم حول المواطنة:

تشير دائرة المعارف البريطانية إلى " المواطنة بأنها علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه من واجبات وحقوق تلك الدولة". وتؤكد دائرة المعارف البريطانية أن " المواطنة تدل ضمنا على مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات". وعلى الرغم من أن الجنسية غالبا ما تكون مرادفة للمواطنة، حيث تتضمن علاقة بين الفرد ودولة، إلا أنها تعني امتيازات أخرى خاصة، منها الحماية في الخارج. وتختم دائرة المعارف البريطانية مفهومها للمواطنة، بأن المواطنة " على وجه العموم تسبغ على المواطن حقوقا سياسية، مثل حق الانتخاب وتولي المناصب العامة"[1].

وتذكر موسوعة الكتاب الدولي أن المواطنة (Citizenship)هي عضوية كاملة في دولة أو في بعض وحدات الحكم. وهذه الموسوعة لا تميز بين المواطنة والجنسية مثلها مثل دائرة المعارف البريطانية المشار إليها

[1] خليفة الكواري: مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية، عن المستقبل العربي، السنة الثالثة والعشرون، العدد 264، شباط (فبراير) 2/ 2001، ص. 118.

سابقا. وتؤكد أن " المواطنين لديهم بعض الحقو، مثل حق التصويت وحق تولي المناصب العامة. وكذلك عليهم بعض الواجبات، مثل واجب دفع الضرائب والدفاع عن بلدهم"[2].

وتعرف موسوعة كولير الأمريكية كلمة (Citizenship) (وتقصد بها مصطلح المواطنة ومصطلح الجنسية دون تمييز) بأنها " أكثر أشكال العضوية في جماعة سياسية اكتمالا"[3].

2. سيرورة المجتمع المدني تاريخيا وعلاقتها بالمواطنة:

مر المجتمع المدني بمراحل عديدة في سيرورة تطوره حتى وصل إلى التركيبة المميزة له في المجتمعات الرأسمالية المعاصرة في الوقت الراهن. وتنبغي الإشارة إلى أن كل مرحلة تميزت بتوفر حد أدنى من الشروط الضرورية لقيام المجتمع المدني بتركيبة خاصة. وبهذا الصدد هناك من يحدد مجموعة من الشروط التاريخية التي تشكل من خلال تمفصلها مناخا ملائما، بل ضروريا لبروز ما يسمى بالمجتمع المدني في المجتمعات الرأسمالية المعاصرة. ولابد من حضور شرطين على الأقل للدلالة على وجود ظاهرة المجتمع المدني التي ينبغي تمييزها عن ظواهر مثل المواطنة، الليبرالية، الاقتصاد الرأسمالي وغيرها من الظواهر الأخرى المصاحبة لقيامه.

1.قيام مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع بشكل منفصل، أو الفصل بين الدولة والمجتمع وهي سيرورة تاريخية تعبر عن مستوى تبلور الوعي الاجتماعي المميز لمرحلة معينة من تطور المجتمع.

2.التمييز بين آليات عمل الدولة كمؤسسة وآليات عمل الاقتصاد، أي تشكيل المستويين السياسي والاقتصادي كحقلين لهما وجود مستقل نسبيا. وقد برز هذا الشرط تاريخيا مع قيام الثورة الصناعية وتكوين الطبقة البرجوازية في أوربا الغربية وما شهدته من تطورات لاحقة.

3.قيام فكرة المواطنة وما ارتبط بها من فكرة الحقوق المدنية والسياسية، حيث ظهر الفرد باعتباره كائنا حقوقيا مستقلا بذاته في إطار الدولة بغض النظر عن انتماءاته المختلفة (عرقية، دينية، ثقافية، اقتصادية.....).

4.انشطار الممارسة المجتمعية إلى حقوق ذات استقلالية نسبية وبالتالي ظهور الفرق بين آليات عمل المؤسسات الاقتصادية من جهة والمؤسسات الاجتماعية من جهة ثانية، والتمييز بينها بالنظر إلى تباين أهدافها ووظائفها.

[2] خليفة الكواري: مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية، المستقبل العربي السنة 23، العدد 264، فبراير 2001، ص. 118.

[3]خليفة الكواري: المرجع السابق عن الدجاني، مسلمون ومسيحيون في الحضارة العربية الإسلامية، ص. 96، المستقبل العربي السنة الثالثة والعشرون، العدد 264، شباط(فبراير) 2/ 2001، العدد 264، فبراير 2001، ص. 118.

5. تبلور الفرق بين التنظيمات الاجتماعية الطوعية (مثل الجمعيات المهنية، الرياضية، العلمية، النقابات....) المتكونة من مواطنين أحرار ينخرطون فيها بشكل إرادي، والتنظيمات الاجتماعية العضوية ذات الطابع التضامني التي ينتمي إليها الإنسان بفعل المولد (العائلة، الطائفة، القبيلة).

6.ظهور الفروق بين الديمقراطية التمثيلية في الدولة الليبرالية والديمقراطية المباشرة في التنظيمات الطوعية والمؤسسات الحديثة في المجتمع[4].

مقاربات ومنظورات تعريف المواطنة (المنظور والتعريف والمسوّغات)

المصدر: تمّ إعداد هذا الشكل بناءً على المعلومات المستقاة من المصدر أدناه، مع التصرف والإضافة. انظر:
Ulrich K. Preuss, «The Ambiguous Meaning of Citizenship,» paper presented at: The University of Chicago Law School to the Center for Comparative Constitutionalism, 1 December 2003, p. 14.

منير مباركية: مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص. 73.

3. قيم المواطنة:

تشير أدبيات المواطنة إلى القيم الأربع المحورية التي يرتكز عليها هذا المفهوم، والمتمثلة في المساواة، والحرية، والمشاركة، والمسؤولية الاجتماعية[5].

[4] عنصرالعياشي: ما هو المجتمع المدني؟ الجزائر نموذجا،المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية، دفاتر إنسانيات، عدد 03، 2012، ص. 11.

- **قيمة المساواة:**وتشمل المساواة في التعليم، والعمل، والجنسية، والمعاملة المتساوية أمام القانون...الخ.
- **قيمة الحرية:** وتشمل حرية الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية، والتنقل داخل الوطن، وحق التعبير عن الرأي سلميا...الخ
- **قيمة المشاركة:** وتشمل الحق في تنظيم حملات الضغط السلمي على الحكومة، أو الاحتجاج السلمي، وحق الإضراب، والتصويت في الانتخابات العامة....الخ.
- **قيمة المسؤولية الاجتماعية:** تشمل العديد من الواجبات، مثل واجب دفع الضرائب، وتأدية الخدمة العسكرية للوطن، واحترام القانون، واحترام الحرية، والخصوصية.

4. حقوق المواطنة وواجباتها:

نجد حسب عديد الباحثين أن المواطنة تتضمن "بعدا وظيفيا" تترتب عليه حقوق والتزامات يؤديها كل طرف للأخر، فالمواطنة بمفهومها المعاصر والحالي، تشير إلى مجموعة محددة من الحقوق والواجبات التي تؤكدها المواثيق الدولية، وتشير إليها وتضمنها دساتير الدول، وتكرسها قوانينها.

1.4. واجبات المواطنة:

ورد تصنيف واجبات ومسؤوليات المواطنة محاولات عديدة، ولكن أيسر تلك التصنيفات وأشهرها تقسم مسؤوليات المواطنة إلى إلزامية (تفرضها الدولة)، وأخرى يقوم بها المواطنون طواعية[6]:

- **مسؤولية إلزامية:** دفع الضرائب، أداء الخدمة العسكرية، الالتزام بالقوانين التي تفرضها الدولة ويسنها ممثلو الشعب في البرلمان....الخ.
- **مسؤوليات طواعية:** المشاركة السياسية والمدنية، وبناء الديمقراطية، النقد البناء للحياة السياسية....الخ.

[5] منير مباركية، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر عن حسين جمعة، " الوطن والمواطنة" الفكر السياسي (اتحاد الكتاب العرب، دمشق)، السنة8، العدد 25، (2006)، ص.10، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص. 75-76.

[6] سعيد الحافظ، محرر، المواطنة: حقوق وواجبات (الجيزة: مركز ماعت للدراسات القانونية والدستورية، 2007) ، ص 21-22، عن منير مباركية، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص. 76.

2.4. حقوق المواطنة:

تضم حقوق المواطنة مجموعة كبيرة من الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية، بما فيها حكمة من الحريات الأساسية الضرورية، أي إناه تضم إضافة إلى حقوق الإنسان، حقوق خاصة تمنحها الدولة، حتى تحول هذا الإنسان إلى مواطن فاعل ومشارك في الحياة السياسية والاجتماعية....الخ.

ويمكن أن نشير هنا إلى بعض حقوق المواطنة، على سبيل الذكر لا الحصر:

- **حقوق المواطنة السياسية:** حق المواطن في أن ينتخب أو ينتخب، الحق في تقلد المناصب السياسية، الحق في تقرير المصير، حرية التعبير عن الرأي والموقف السياسي...الخ.
- **حقوق المواطنة الاقتصادية:** حق الملكية، حق التصرف في الأملاك الخاصة....الخ.
- **حقوق المواطنة البيئية:** الحق في بيئة نظيفة....الخ.

ودائما في إطار ترقية مبادئ المواطنة، نجد من يؤكد على أن هناك معايير تتمثل في حقوق وحريات لها طابع سياسي وإداري.

- مساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات،
- مساواة الرجال والنساء أمام القانون؛ يظهر الحق من الأشياء الطبيعية لكننا نلاحظ أنه في بداية القرن الواحد والعشرين، مازال هناك تمييز بين الأجور مثلا حتى في الديمقراطيات الغربية بالرغم من احتجاج الرابطات المدافعة عن حقوق الإنسان؛
- حق الإقامة في أي مكان من التراب الوطني مع مراعاة قوانين العمران إذا تعلق الأمر بانجاز مسكن جديد؛
- حرمة المنزل والاتصالات الكتابية والهاتفية؛ كثيرا ما يهضم هذا الحق على حسب الفضائح التي نطلع عليها في الصحف وذلك حتى في الديمقراطيات الغربية؛ إن هذه الاختراقات تسيء إلى كرامة الإنسان؛
- حرية التنقل داخل التراب الوطني وخارجه؛
- حرية الضمير والرأي[7].

[7] د. بوعلام بن حمودة:المواطنة والسلطة، الجزائر، شركة دار الأمة: 2006، ص. ص.118-119.

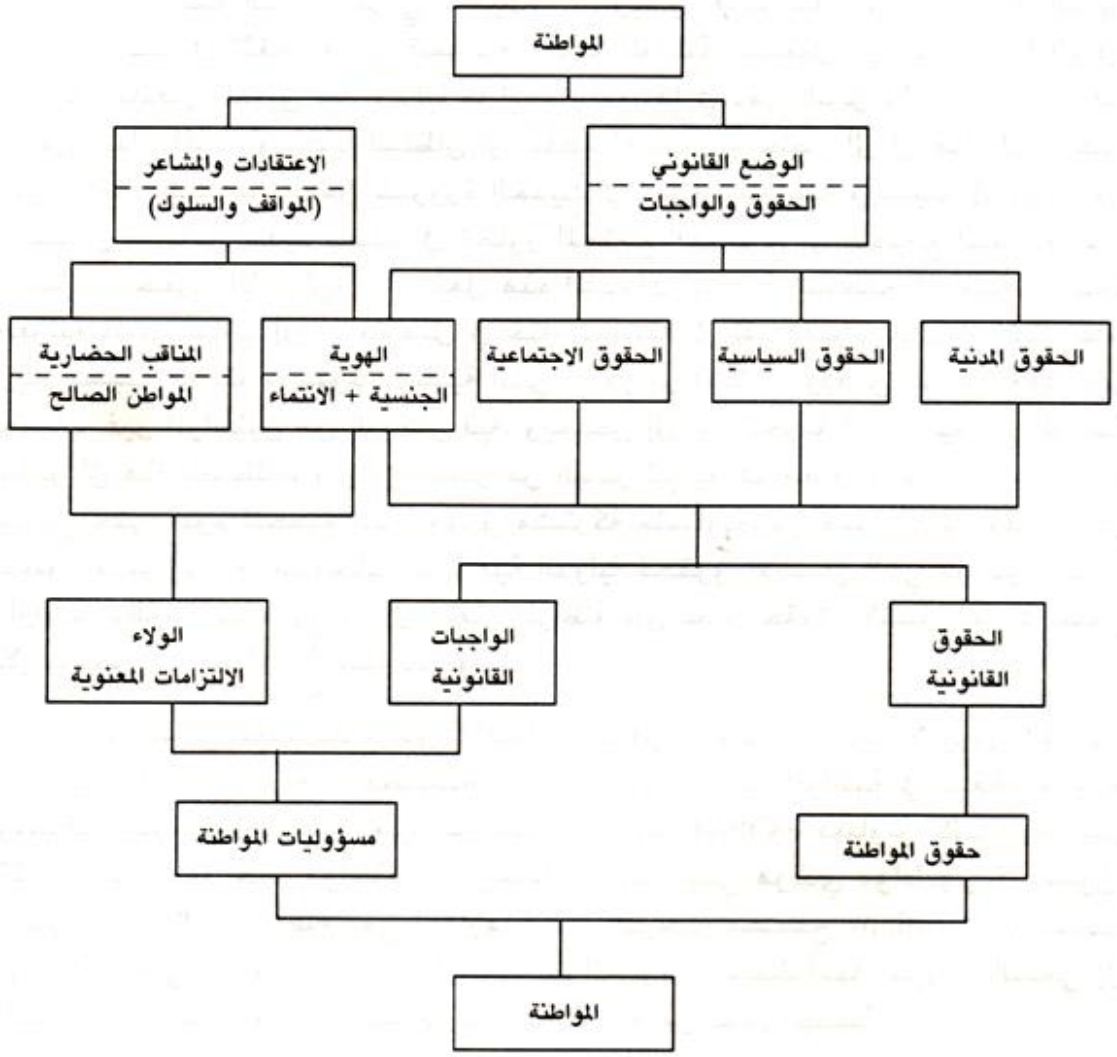

المصـــــدر: Dawn Oliver and Derek Heater, *The Foundations of Citizenship* (New York: Harvester Wheatsheaf, 1994), pp. 209-210.

خليفة الكواري: مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية، المستقبل العربي السنة 23، العدد 264، فبراير 2001، ص. 119

5. واجبات وحقوق المواطنين والتجاوزات التي قد تطالها:

1. المواطنة مفهوم حديث، ناتج عن العديد من التفاعلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في الدولة الواحدة، أو بين الدول المختلفة،

2. لا يمكن للدول الحديثة أن تنال رضا شعبها دون الاهتمام بالمواطنة،

3. يرتبط ويتداخل مفهوم المواطنة مع العديد من المفاهيم المشابهة له كالجنسية والهوية....

4. لمفهوم المواطنة أبعاد عدة منها السياسي والاقتصادي، والقانوني والاجتماعي....

5. تختلف مستويات المواطنة نتيجة اتساع مجال الحقوق والحريات، فهناك مواطنة عالمية وأخرى وطنية وثالثة محلية،

6. المواطنة تفسير العلاقة التي تربط المواطن بمجتمعه ودولته عند تقاسم الحقوق والواجبات المشتركة بينهما،

7. أسس الدستور الجزائري للمواطنة المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية من خلال العديد من النصوص المتكلمة عن الحقوق والحريات،

8. أوردت الكثير من القوانين مفهوم المواطنة كقانون الانتخابات قانون الجمعيات قانون الأحزاب قانون الجنسية، قانون البلدية والولاية،

9. يظل مفهوم المواطنة محتاجا إلى ضبط مفهومه أكثر وتكريسه قانونا بشكل أفضل حتى يحقق أهدافه في تنمية الدولة والمجتمع ويسهم في استقراره ورفاهيته[8].

وبالتالي نجد أن التشريعات الجزائرية وعلى رأسها دستور أول نوفمبر 2020 قد كرس المواطنة لكل الجزائريين والجزائريات وبدون استثناء، ويحضى كل الجزائريين بتطبيق المواطنة رغم بعض النقائص والعقبات في التطبيق.

6. المشاركة السياسية في الجزائر:

1.6. تعريف المشاركة السياسية:

إن المشاركة في اللغة العربية تعني "شارك في الشيء أي كان له نصيب فيه"- سواء أكانت هذه المشاركة مادية أو معنوية- فالمشاركة السياسية تعني الربط بين الفرد والكل أي المجتمع، فالمشاركة بهذا المعنى البسيط لا تطرح أي إشكالية، ولكن إذا انتقلنا بها إلى المجال السياسي فهنا يصبح الأمر مختلفا تماما عن سابقه، لأنها تطرح جملة من الاستفهامات أو التساؤلات ماهي السياسية التي يشارك فيها الفرد، هل هي السياسة بمفهومها العام أي الشعور والتفكير والنشاط العام والتعاطف وكل علاقات التحالف والصراع التي تحدث بين الأفراد ولها صلة بالتنازع على القوة، أم هي المشاركة في اتخاذ القرار.

للإجابة عن هذه التساؤلات يتطلب الأمر العودة بنا إلى الوراء قليلا لمعرفة ما المقصود بالسياسة أولا

لقد ظهر علم السياسة هذا في منتصف القرن التاسع عشر(19) كعلم مستقل بذاته، حيث كان ينظر إليه آنذاك كعلم للدولة وكان يهتم فقط بالدولة كمؤسسة قائمة ومحكومة بالقانون، إن أنصار هذا الاتجاه لا يرون

[8] د. بوعلام بن حمودة: مرجع سبق ذكره، ص.ص. 118-119.

الظاهرة السياسية إلا حيث تكون الدولة ذات وجود قانوني، وقد دعم هذا أنصار نظرية السيادة – السيادة الكاملة للأمة– وتبنى هذا الرأي بعض المفكرين المعاصرين أمثال روجية سولنو، جان داينو، مارسيل بريلو.

ومع التطور الذي حدث في هذا العلم تم تجاوز الاقتراب السالف الذكر وأصبح التوجه الحديث يتعامل مع السياسة كعلم القوة والسلطة، لذا أصبح له– لهذا العلم– نظرة جديدة تبحث في مختلف الأشكال التي تحكم المجتمع.

لقد أدى ربط المشاركة بالسياسة –المشاركة السياسية– إلى تنوع وتعدد التعريفات التي أعطيت لها ومنها على سبيل المثال لا الحصر: المشاركة السياسية هي تلك الأنشطة ذات الطابع الرسمي التي يمارسها مواطنون معنيون التي تستهدف بصورة أو بأخرى التأثير على عملية اختيار رجال الحكم أو التأثير في الأفعال التي يقومون بها، كما أنها تترجم تدخل المواطن في الميدان الخاص بالشؤون العامة وتعرف بأنها كل عمل إداري ناجح أو فاشل، منظم أو غير منظم مرحلي أو مستمر يحتاج إلى وسائل شرعية أو غير شرعية بهدف التأثير على اختيارات سياسية أو إدارة الشؤون العامة أو اختيار الحكام وعلى كل المستويات الحكومية محلية أو وطنية.[9]

فكرة التحول السياسي ليست مدعومة بالكامل من خلال جميع الأبحاث. يؤكد العديد منها أنه حتى لو أدى التوقيع الإلكتروني إلى مشاركة أوسع، وربما أعمق، لعدد قليل من الأشخاص، فإنه في معظم الأحيان لا يؤدي إلى أي تغيير ملموس مهم.

استنادًا إلى استعراض لأنظمة التوقيع المطبقة على المستوى المحلي والوطني والأوروبي في المملكة المتحدة وألمانيا في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، يستنتجون أنه "إذا كانت هذه التجارب إيجابية بشكل عام، فإنه لا يوجد دليل قوي على تأثير ملموس" لهذه الآليات من حيث العمل العام. ونجد استنتاجًا مماثلاً في الأبحاث التي أجريت بشكل أكثر تحديدًا حول الإجراءات المتخذة على المستوى الوطني، سواء في ألمانيا، حيث يتم سماع التوقيعات الورقية حتى بشكل أفضل من التوقيعات الإلكترونية، في أوكرانيا (خوتكي، 2017) أو حتى في الصين، بسبب مخاطر القمع. نفس الملاحظة تطرح من الإجراءات المتبعة على المستوى المحلي في بريستول ومالمو، حيث يُعرض نتائجها السياسية كم خيبة للآمال من جميع النواحي. وبشكل أكثر تحديدًا، يذكر ت. ياسيري، س. أ. هيل، وه. ز. مارجيتس (2013) أنه في النظام الذي وضعته الحكومة البريطانية، لا يتجاوز 99% من العرائض المبادرة الحاجز البالغ 10,000 توقيع مطلوب للحصول على استجابة رسمية،

[9] أ. سليم العايب، **المشاركة السياسية**، مجلة دراسات في علم اجتماع المنظمات، جامعة لونيسي علي – البليدة 2، المجلد 1، العدد 02، 2013، ص ص 97-98.

ويتجاوز فقط 0.1% من العرائض حاجز 100,000 توقيع الذي يسمح بمناقشة برلمانية، مناقشة لا تتعلق دائمًا بجوهر العريضة نفسها والتي نادراً ما تنتهي بردود فعل متوافقة مع مطالب العرائض. ويؤكد ليندنر وريهم (2011) أنه في البوندستاغ، من بين 4,039 عريضة تم تقديمها في عام 2010، تم تسجيل فقط 559، أي 13.8%، كعرائض عامة، بينما تم رفض الباقي قبل أي فحص برلماني، لأسباب متنوعة جداً[10].

وبالتالي نجد أن اندماج المواطنون في مسار المشاركة السياسية في الانتخابات الالكترونية ضروري للدفع بقيم المواطنة والديمقراطية إلى الأمام وتتطابق مع منظومة اجتماعية شاملة وهنا نجد دور الفرد بوعيه وابتكاره لأنماط جديدة من المشاركة السياسية ومواقفه من النظام السياسي ودوره الكبير كمواطن مسؤول.

ولإضفاء الصبغة المؤسسية على السلوك السياسي الديمقراطي يؤكد العلامة صامويل هانتغتون أن الشعور بالخلاص من الوهم في النظم الديمقراطية الجديدة عن ذلك سلوكيا بأربع طرق:

أولا: كان غالبا ما يؤدي إلى اعتزال السياسة أو إزدرائها أو الانسحاب منها. وكانت مستويات التصويت في معظم الديمقراطيات الجديدة عالية في الفترة الانتقالية، لكنها تدهورت في الانتخابات التالية. وربما كان انخفاض المشاركة السياسية أمرا غير مرغوب فيه من حيث النظرية الديمقراطية، إلا أنه في حد ذاته لم يهدد استقرار الديمقراطيات بالخطر.

ثانيا: كان الشعور بالخلاص من الوهم يتضح في رد الفعل ضد تولي المناصب وتحمل المسؤولية، وكما حدث في اسبانيا، كان يمكن للناخبين أن يعزلوا الحزب الحاكم ويستبدلوا به جماعة بديلة من الحكام. ويعد هذا بالطبع هو ردة الفعل الديمقراطي المألوف، وكان يحدث غالبا في ديمقراطية الموجة الجديدة.

وكان الحكام والأحزاب الحاكمة غالبا ما يمنون بالهزيمة حين كانوا يسعون إلى الفوز في انتخابات جديدة. وكانت الأحزاب التي أتت إلى السلطة في الفترتين الأولى والثانية بعد إقرار الديمقراطية تتبع في العادة سياسات معتدلة تتوافق مع السياسات الجارية في الرأي العام المحلي. وكانت الأحزاب التي تميل إلى اليسار تتبنى بصورة عامة سياسات مالية واقتصادية شديدة التحفظ حين تكون في السلطة (باستثناء حكومة جارسيا في بيرو).

ثالثا: كان زوال الأوهام مع حلول الديمقراطية يفرز أحيانا رد فعل معاد للنظام. وفي هذه الحالة، كان الناخبون يرفضون الحزب الحاكم بل معه الحزب البديل أو الجماعة البديلة داخل النظام السياسي، ويعطون أصواتهم لمتمرد سياسي ما.

[10] Jean-Gabriel Contamin, Olivier Paye, Jean-Benoit Pilet, Introduction. La participation politique en ligne au révélateur du pétitionnement électronique,Participations 2020/3 (N° 28), p.p19-20

وهذا ما يوضح لنا أنه بعد الحماس الذي يملئ المواطنين تليها بعد ذلك عزوف انتخابي في المرحلة التي تلي التحول الديمقراطي ولكنها لا تؤثر في استمرارية الديمقراطية الجديدة لأن المواطنين يكونون قد نجحوا في بناء دولة المواطنة والديمقراطية، كما يقوم المواطنون بعد ذلك باستبدال الحزب الحاكم و حلفائه بحزب أخر مع إتباع سياسات اقتصادية واجتماعية معتدلة بنظام اقتصاد السوق الاجتماعي[11].

خاتمة:

لقد وجدنا من خلال تحليل دور المواطنة كأحد أهم روافد المجتمع المدني ودورها المحوري في عملية التنمية السياسية والاقتصادية والثقافية، بل أن كل الدراسات والبرامج التي تقوم بها الدولة الجزائرية تحاول دائما من خلال التنمية البشرية وأهمها الاستثمار في التعليم والصحة وتوفير مستوى معيشي لائق بالمواطنين بالأخص، سياسة الدعم والتحويلات الاجتماعية، ونجد الجزائر وبالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتقارير التنمية الإنسانية العربية منذ العام 2002.

نجد دور المواطنة في المشاركة السياسية في الجزائر قد عرف عديد التحولات النوعية مع بداية الألفية (بعد المرحلة العصيبة للتسعينات من القرن العشرين) وذلك بترسانة من القوانين والتشريعات أهمها ما جاء في بداية العام 2012 بقوانين عضوية وهي الإعلام والجمعيات والأحزاب السياسية، وما يلاحظ أن تطبيقها على أرض الواقع نسبي وقد تدعم أكثر بعد الحراك الشعبي، وذلك بالمتابعة وتفعيل آليات الرقابة والانضباط.

[11] صامويل هانتنجتون، **الموجة الثالثة** التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة: د. عبد الوهاب علوب، مع مقدمة تحليلية بقلم د. سعد الدين إبراهيم المجتمع المدني ومستقبل التحول الديمقراطي في الوطن العربي، الطبعة الأولى، الكويت: دار سعاد الصباح، 1993، ص. ص. 355/354.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

- د. بوعلام بن حمودة: **المواطنة والسلطة**، الجزائر، شركة دار الأمة: 2006.

المراجع المترجمة الى اللغة العربية:

- صامويل هانتنجتون، **الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، ترجمة: د. عبد الوهاب علوب، مع مقدمة تحليلية بقلم د, سعد الدين إبراهيم المجتمع المدني ومستقبل التحول الديمقراطي في الوطن العربي، الطبعة الأولى، الكويت: دار سعاد الصباح، 1993.

المجلات باللغة العربية:

- خليفة الكواري: **مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية**، عن المستقبل العربي، السنة الثالثة والعشرون، العدد 264، شباط (فبراير) 2/ 2001. Encyclopedia Britannica, Inc., vol.3,
- عنصر العياشي :**ما هو المجتمع المدني؟ الجزائر نموذجا**، المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية، دفاتر إنسانيات، عدد 03، 2012.
- منير مباركية، **مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر** عن حسين جمعة، " **الوطن والمواطنة" الفكر السياسي** (اتحاد الكتاب العرب، دمشق)، السنة8، العدد 25، (2006)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.
- سعيد الحافظ، محرر، **المواطنة: حقوق وواجبات** (الجيزة: مركز ماعت للدراسات القانونية والدستورية، 2007).
- أ. سليم العايب، **المشاركة السياسية**، مجلة دراسات في علم اجتماع المنظمات، جامعة لونيسي علي – البليدة، المجلد 1، العدد 02، 2013.

المراجع باللغة الأجنبية:

Jean-Gabriel Contamin, Olivier Paye, Jean-Benoit Pilet, Introduction. La participation politique en ligne au révélateur du pétitionnement électronique, Participations 2020/3 (N° 28).